في سعي مجلس الأمن لإيجاد حل مكتمل للأزمة اليمنية..

ماذا قال الوزير البريطاني للأحمر في نفس اليوم الذي عقدة مجلس الأمن؟

تقرير / حسين الرضا

بعد اعتماد مجلس الأمن الدولي، بالإجماع، الخميس الفائت 23 فبراير/ شباط 2017، قراراً أكد فيه "الحاجة إلى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل في اليمن، بما يتفق مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها وقرارات المجلس السابقة ذات الصلة".

وقضى القرار، الصادر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (ما يعني جواز استخدام القوة العسكرية لتنفيذه)، بتمديد التدابير المفروضة بموجب قرار المجلس رقم 2140 الصادر عام 2014، حتى فبراير 2018.

وكان القرار 2041، قضى بتشكيل لجنة عقوبات تابعة لمجلس الأمن (تضم جميع أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، وتتخذ قراراتها بتوافق الآراء)؛ لمراقبة وتسهيل تجميد الأموال ومنع السفر، وتقصي معلومات حول الأفراد والكيانات المتورطة في الأعمال المعرقلة للمرحلة الانتقالية أو تهديد أمن واستقرار اليمن.

الحل المكتمل

وحصلت "الأمناء" على معلومات خاصة بالتقاء نائب الرئيس هادي الجنرال "علي محسن الأحمر" بالوزير البريطاني في اليوم ذاته، الذي عقده مجلس الأمن.

وحسب مصادر "الأمناء" فإنه قد تم الأحمر، من قبل وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط بأن عليه أن يكون جزءاً من الحل، وأنَّ عليه تقديم استقالته علنياً.

وأتى هذا الطلب بعد أن أصدر مجلس الأمن قراراً هدد بفرض عقوبات على أي معرقل، وكذا التدخل العسكري.

وتقول أيضا أن هذا الوزير الذي يحمل ملف الجنوب، قد قام بالحديث معه أيضاً عن ضرورة إتمام عملية سياسية مكتملة، تُعنى في المقام الأول حل القضية الجنوبية، حسب قول تلك المصادر.

وأعرب قرار مجلس الأمن الذي يحمل رقم 2342، عن "الأسى البالغ بسبب استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في اليمن، وعن القلق البالغ من إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية بفاعلية، بما في ذلك القيود المفروضة على إيصال السلع الحيوية للمدنيين".

كما أعرب القرار عن "القلق الشديد من وجود مناطق باليمن تحت سيطرة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، ومن الآثار السلبية المترتبة على ذلك، وأيضاً من الوجود المتزايد للجماعات المنتسبة لتنظيم داعش (الإرهابي) ومن احتمال نموها مستقبلا".

قطار بن دغر يشتبك مع طائرات الحوثي

تتزايد حالة السخرية بشكل كبير بين سلطات الشرعية والسلطات الانقلابية، فبعد التغريدات التي أدلى بها بن دغر على منصة "تويتر" بشأن إنشاء سكة الحديد في عدن، جاء ردُّ حكومة الانقلاب (الحوثي صالح) بتدشين صناعة الحوثيين طائرات من دون طيار، وبأيدٍ

اشتعال الحرب الباردة بين (قطار بن دغر) و(طائرات الحوثي من دون طيار)!

يمنية واستخدامها لأغراض حربية ، وحضر ذلك التدشين رئيس وزراء حكومة الانقلابيين "عبدالعزيز بن حبتور"، والرئيس صالح الصماد، حسب قول وصف بعض الساخرين من هذا اللقب.

وثار لقط كبير بين أوساط المواطنين، فجر ناشطون على مواقع التواصل الإعلامي مفاجأة من العيار الثقيل، حين كشفوا بأن طائرات الحوثيين "المسيّرة" والتي تم الإعلان عنها يوم أمس الأحد، ما هي إلا مجرد ألعاب للأطفال أو أداة في النقل الإخباري للقنوات التلفزيونية المختلفة.

وأورد الناشط والكوميدي "محمد الربع" معلومات موثقة بالصور، خاصة بطرازين من هذه الطائرات، وهي "راصد" و "رقيب"، مؤكداً أنها موجودة في شبكة "الإنترنت" لمن أراد شراءها، حيث لا تزيد قيمة الواحدة منها أكثر من 170 دولاراً.

وقارن الربع بين هذا التضليل الإعلامي الجديد للحوثيين، وبين تضليل سابق حين أعلن الحوثيون القبض على طيار سوداني بعد إسقاط طائرته في اليمن وهو ما تسبب في تفجير حملة تهكم وسخرية غير مسبوقة بحقهم.

وكان الصحفي المقرب من صالح والإعلامي بقناة "اليمن اليوم" نبيل الصوفي قد سخر هو الآخر من هذا التزييف لإعلام الحوثي، متهكماً بأن الطائرات التي تم عرضها في ما سمي بـ "المعرض الأول للطائرات المسيرة" يمكن إسقاطها بالماء والصابون، وهو ما تسبب بحملة حوثية هاجمته بشكل كثيف ما استدعى تضامناً من بعض رموز المؤتمر.

ويعرض "اليمن السعيد" صوراً لطائرات الحوثي "رقيب" و "راصد" وصورة أخرى لها وهي معروضة للبيع في مواقع إلكترونية أجنبية.

في أول ظهور تلفزيوني له وصف فيه الحكومة بالمفلسة.. والوضع الصحي بالكارثي..

مدير مكتب الصحة بعدن د.الوالي : القطاع الصحي الخاص قطاع وطني وشريك أساسي وأسعاره أرخص الأسعار في العالم

الأمناء / ياسين الرضوان

قال د. عبدالناصر الوالي مدير مكتب الصحة بعدن : " إن القطاع الصحي الخاص في محافظة عدن يعد قطاعٌ وطنيٌ وشريكٌ أساسيٌ في التنمية ويقدم خدماته الطبية بأرخص الأسعار في العالم ، وأن له فضلٌ كبيرٌ على المواطنين ، واصفا إياه بالجناح الثاني للخدمات الصحية إلى جانب القطاع الحكومي الذي نعته بالكارثي" .

وأضاف الوالي في مقابلة تلفزيونية أجرتها معه قناة محلية - بثتها مساء الجمعة - في برنامج "أهل المدينة" بقوله: " أنا لا أتفق بتاتاً مع من يتهم القطاع الخاص ، وهو أمر غير مقبول ، وهذا يأتي ضمن حملة ممنهجة هدفها الإساءة إلى القطاع الخاص، الذي لولاه لما وصلت الخدمات الطبية للمواطن بأسعار رخيصة جداً، وهي أقل الأسعار على مستوى العالم والوطن العربي " ، حسب قول د. الوالي الذي تم تعيينه مؤخراً لشغل منصب مدير مكتب الصحة بعدن بتكليف من محافظ عدن دون قرار جمهوري خلفاً لسلفه لصور .

وأوضح د. الوالي بأنه ليس ثمة مبالغة في أسعار القطاع الخاص ، وأن الإشكالية تكمن لدى المواطن نفسه الذي يرى ارتفاعاً في تكلفة التطبيب لدى القطاع الخاص ، مثمناً دور الأخير في كل ما يقوم به من خدمات طبية هي محل تقدير وامتنان ، داعياً جميع المؤسسات الصحية الخاصة التي فتحت بعد الحرب إلى سرعة استيفاء إجراءات التراخيص وتصحيح أوضاعها للعمل في ظل القانون.

منظمة الصحة العالمية تكفلت بإعادة ترميم وتجهيز مستشفى الصداقة بأكثر من مليون دولار وكذا مستشفى الأمراض النفسية والعصبية

وكان مدير مكتب الصحة بعدن قد تحدث عن تدهور القطاع الصحي الحكومي المهمل من قبل الدولة التي قال : " إنها تعاني من شح في الإمكانيات ولم تستطع أن توفر الميزانيات التشغيلية للمستشفيات والمراكز الحكومية" ، لافتاً إلى أنه لا يوجد في عدن سوى مؤسستين حكوميتين هما : مستشفى الجمهورية ، والصداقة ، وتعملان بإمكانيات ضعيفة ، منوهاً إلى أن منظمة الصحة العالمية تكفلت بإعادة ترميم وتجهيز مستشفى الصداقة بأكثر من مليون دولار وكذا مستشفى الأمراض النفسية والعصبية.

وشهد القطاع الصحي في الحرب الأخيرة التي شنتها مليشيات المخلوع صالح والحوثيين دماراً واسعاً، الأمر الذي زاد من حالة تفاقم الأزمة بين أوساط المواطنين الذين يعيشون أوضاعاً صعبة، جراء ما خلفته الحرب من تداعيات، أثرت بشكلٍ كبير على حياتهم اليومية.